ISSN: 2790-5306 (Print), 2790-5314(Online)
مجلة الزراعة العراقية البحثية - وزارة الزراعة
متاح على الانترنت: www.ijarmoa.gov.iq
مجلد 28 العدد (2) 2024
IJAR
IRAQI JOURNAL OF AGRICULTURAL RESEARCH

تحليل اقتصادي لتقويم السياسات السعرية والتجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة من 2000-2017

محمد عبد الرسول لطيف[1]
عبد الله علي مضحي[2]
E-mail: Mohjoker1986@yahoo.com

© 2024 Office of Agricultural Research, Ministry of Agriculture. This is an-open access article under the CC by Licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الملخص

يهدف البحث حساب معدلات النمو السنوي لأهم المتغيرات التي تعكس مدى نجاح او فشل السياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية المتبعة في القطاع الزراعي في البلد، فضلاً عن تقويم اداء السياسة السعرية الزراعية وقياس كفاءة سياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة من (2000-2017)، لقد تم تحقيق الهدف المذكور آنفاً بواسطة استخدام نماذج رياضية لحساب معامل الحماية الاسمي الصافي لمحاصيل الحبوب الرئيسة ومعايير قياس كفاءة التجارة الخارجية الزراعية لمدة البحث. بينت قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية لمحاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة اعلاه أن هناك تذبذب وعدم استقرار في سياسة الدولة السعرية، إذ تراوحت قيم المعامل بين اقل واكبر من الواحد الصحيح، عكست قيم معامل الحماية الاسمي الصافي الأقل من الواحد الصحيح لبعض السنوات ضعف الدعم الذي تقدمه الحكومة لمنتجي محاصيل الحبوب الرئيسة. أشارت قيم معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد الصحيح لأغلب السنوات إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة لمنتجي محاصيل الحبوب الرئيسة. يوضح معدل النمو السنوي الموجب للناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي في المدة من (2000-2017) العلاقة الطردية بين المتغيرات المشار اليها اعلاه والدعم الحكومي المتمثل بقيمة معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد لمحاصيل الحبوب الرئيسة في اغلب سنوات الدراسة. يوضح معدل النمو السنوي الموجب للاستيرادات الزراعية في المدة من (2000-2017) أن سياسة الدعم المتمثلة بقيمة معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد لمحاصيل الحبوب الرئيسة (القمح، الشعير، الذرة) في اغلب سنوات الدراسة، لم تؤد الغرض منها نتيجة لقلة الإنتاج مقارنةً مع زيادة عدد السكان، وجود قصور شديد في سياسة التجارة الخارجية الزراعية. وقد خلص البحث إلى بعض التوصيات التي من أهمها اخذ السياسات الاقتصادية الكلية بعين الاعتبار عند وضع السياسات السعرية الزراعية من قبل متخذي القرار في القطاع الزراعي، واهم المتغيرات الكلية ذات العلاقة هو سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

الكلمات الدالة: تحليل اقتصادي، سياسة سعرية، سياسة تجارة خارجية، قطاع الزراعي.

[1] وزارة الزراعة، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، بغداد، العراق.
[2] جامعة بغداد، كلية علوم الهندسة الزراعية، متقاعد.

- تاريخ تسلم البحث: 5/تشرين الاول/2023.
- تاريخ قبول البحث: 10/آذار/2024.
- متاح على الانترنت: 25/كانون اول/2024.

المقدمة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من امتلاك البلد ما يقارب من ثمانية واربعين مليون دونم من الاراضي الزراعية وظروف مناخية متنوعة صالحة لانتاج مختلف المحاصيل الحقلية والبستنية ورؤوس اموال وايدي عاملة، الا انه ما زالت مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي متواضعة جداً ولا زالت السوق العراقية تعاني من اغراق شديد في المنتجات الزراعية [8]. فضلاً عن ضعف مساهمة الصادرات الزراعية في اجمالي الصادرات السلعية للبلد وعجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي. ومما لا شك فيه ان هذا التدهور في القطاع الزراعي في العراق يعود الى طبيعة السياسة الزراعية المتبعة بأوجهها المختلفة فالسياسة الزراعية تؤدي عملاً بارزاً في توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية واستغلالها بشكل اقتصادي لغرض زيادة الانتاج ورفع انتاجية عناصر الانتاج والمستوى المعاشي للعاملين في القطاع الزراعي وبالتالي ازدهار هذا القطاع وصولا الى الرفاهية الاقتصاد[16].

تكمن اهمية البحث في تسليطه الضوء على موضوع في غاية الاهمية وهو عمل كل من السياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية في رفع معدلات نمو الانتاج الزراعي وضمان تطوره وتحسينه من الناحية الكمية والنوعية اذ ان السياستين اعلاه تعدان من اهم السبل التي تتم بواسطتها تحقيق النمو الاقتصادي الزراعي المنشود، وينطلق البحث من مشكلة مفادها قلة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وفي التجارة الخارجية وتزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي وعدم تمكن المنتج الزراعي العراقي من الصمود بوجه المنتجات المستوردة، وتعرضه الى سياسة الاغراق، فضلاً عن فشل سياسة التجارة الخارجية الزراعية من ان ترسم خريطة المنتجات الزراعية التي يمتلك البلد فيها ميزة نسبية ظاهرية. ويفترض البحث وجود علاقة طردية بين الدعم المقدم من الحكومة لمدخلات ومخرجات الانتاج الزراعي (محاصيل الحبوب الرئيسة) وزيادة الانتاج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك زيادة الصادرات الزراعية والاسهام في تقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي. استهدف البحث حساب معدلات النمو السنوي لاهم المتغيرات التي تعكس مدى نجاح او فشل السياسة السعرية وسياسة التجارة الخارجية المتبعة في القطاع الزراعي في البلد خلال مدة الدراسة، فضلاً عن تقويم اداء السياسة السعرية الزراعية وقياس كفاءه سياسة التجارة الخارجية في القطاع الزراعي في العراق للمدة من (2000–2017). تم الحصول على البيانات من مصادرها الثانوية المتوفرة في كل من وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء وبعض الوزارات والدوائر الاخرى والعديد من النشرات والدراسات والرسائل والاطاريح ذات العلاقة واعتمد البحث الاسلوب الوصفي الكمي.

المواد وطرائق البحث

1–السياسة السعرية ومعامل الحماية الاسمي الصافي

تتصف المنتجات الزراعية بتقلبات شديدة في اسعارها اذا ما تركت تتحدد على وفق قوى العرض والطلب، وذلك بسبب قلة مرونة العرض والطلب السعريين لهذه المنتجات، وبسبب ذلك تتدخل الدولة بواسطة السياسة السعرية في تسعير كثير من المنتجات الزراعية لاسيما المحاصيل الاستراتيجية التي تتسم بالتقلبات السعرية، مما يؤدي الى استقرار نسبي في اسعارها وبالشكل الذي يضمن دخلاً مجزياً ومستقراً للمنتجين الزراعيين ايضاً وهو من اهم اهداف السياسة السعرية المتبعة من قبل اي حكومة (تحقيق تحسين توزيع الدخل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى في الاقتصاد الوطني فضلاً عن توفير هذه المنتجات للمستهلكين بأسعار مقبولة). وتشمل السياسة السعرية سياسات الدعم للمنتجات الزراعية بمختلف اشكالها، وايضاً اعانة المدخلات المستعملة في انتاج المنتجات الزراعية وكذلك اتباع السياسات الضريبية التي من شانها ان تساعد في زيادة موارد الدولة [3]. ولقد اتبعت الدولة بعض السياسات السعرية التي كان يؤمل منها دعم المنتجين الزراعيين

وكذلك اعانة مدخلات الانتاج الزراعي في مدة الدراسة، الا ان معظم هذه السياسات لم تكن كما مخطط لها بسبب تاثير بعض السياسات الاقتصادية الكلية التي نشأ عنها الاضرار بالمنتجين الزراعيين، اما السياسات الضريبية التي كانت متبعة فلم تكن بذلك المستوى الذي يجلب موارد كبيرة للدولة [17]. يُعَرف معامل الحماية الاسمي بأنه عبارة عن النسبة بين سعر السلعة المحلي وسعرها الحدودي، ويعرف السعر الحدودي بانه عبارة عن السعر في السوق العالمي محول بالعملة المحلية بأستعمال سعر الصرف، وقد يكون سعر الصرف هنا هو سعر الصرف الرسمي، ولكنه يجب ان يمثل تكاليف الفرص البديلة للتبادل الخارجي بخصوص اقتصاد الدولة، واذا كان سعر الصرف الرسمي يختلف عن سعر الصرف الحقيقي الظلي او التوازني فسيعمل هذا الاخير في عملية تحويل السعر من السعر الاجنبي الى السعر الحدودي بالعملة المحلية وذلك من اجل الحصول على معامل الحماية الاسمي الصافي وكما ياتي [10]:

$$\text{Net Npci} = pjd/pjbb$$

اذ ان: **Net Npci** معامل الحماية الاسمي الصافي.

Pjd: السعر المحلي.

pjbb: السعر الحدودي باستخدام سعر الصرف الظلي.

وياخذ معامل الحماية الاسمي الصافي مدى من القيم العددية، فان كانت قيمته اكبر من واحد صحيح فهذا يعني ان المنتجين المحليين او الوسطاء والمصدرين المحليين يتسلمون سعر اعلى بوجود سياسة التدخل السعرية مقارنةً بالوضع قبل تطبيق سياسة التدخل السعرية، ويسمى هذا النوع من الحماية الحماية الموجبة للمنتج او المصدر، واذا كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي اقل من واحد فيكون تفسير معامل الحماية الاسمي بصدد المنتج والمصدر عكس الحاله المذكورة أنفاً تماماً، اذ تكون الحماية سالبة بخصوصهما، وفي هذه الحالة يكون هناك تحيز ضد المنتج او المصدر، وفي حالة ان معامل الحماية الاسمي الصافي يساوي واحد فان الحماية تكون متعادلة ويواجه المنتجون المحليون والمصدرون اسعاراً محلية مساوية الى الاسعار الحدودية [19].

2–اهم مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية الزراعية في العراق

تؤدي التجارة الخارجية الزراعية عملاً مهماً في الاقتصاد الوطني، وفي معظم اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، إذ أنها تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بتوفير الاحتياجات التي لا يفي بها الإنتاج المحلي من خلال الواردات، أو مصدراً أساسياً لتأمين موارد العملات الأجنبية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الصادرات الزراعية بصفة خاصة[2]. كما تمثل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية عاملاً مهماً للدول ومنها العراق لما لها من أهمية بالغة في تعريف المنتجات الزراعية للأسواق الإقليمية والعالمية، وتوفر حاجاتها الزراعية والغذائية من العالم الخارجي. وتعطي مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية دلالات واضحة على واقع القطاع الزراعي، الذي يعد من القطاعات الرئيسية في المنظومة الاقتصادية، لأنه القطاع المعول عليه بتحقيق معدلات الاكتفاء الذاتي المناسبة للمجموعات الغذائية الرئيسة [11]. ان اهم مؤشرات قياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية العراقية كما يلي:

1- نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية: ويقصد به نصيب متوسط الفرد من التجارة الخارجية الزراعية ويتم حسابه وفق المعادلة التالية [1]:

قيمة الصادرات الزراعية+ قيمة الواردات الزراعية / عدد السكان

2- نصيب الفرد من الواردات الزراعية: أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الواردات الزراعية ويتم حسابه وفق المعادلة التالية [5]:

قيمة الواردات الزراعية / عدد السكان

3- نصيب الفرد من الصادرات الزراعية: أي متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الصادرات الزراعية ويتم حسابه وفق المعادلة التالية [4].

قيمة الصادرات الزراعية / عدد السكان

4- معدل التغطية في القطاع الزراعي: أي معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ويشير الى مدى تحكم الدولة في وارداتها الزراعية والقوة الشرائية لصادراتها الزراعية، وتشير زيادة قيمته عن 100% الى وجود فائض في الميزان التجاري الزراعي للدولة كون قيمة الصادرات الزراعية تكفي لسد قيمة الاستيردات وتوفر للدولة النقد الاجنبي لذلك ويتم حسابة وفق المعادلة التالية [5]:

(قيمة الصادرات الزراعية / قيمة الواردات الزراعية) × 100

5- معدل التبعية في القطاع الزراعي: يشير المعيار الى المركز التجاري للدولة او كفاءة التجارة الخارجية لها ومقدرتها على تغطية نفقات وارادتها من حصيلة صادراتها ويحسب وفق المعادلة التالية [1].

(قيمة الواردات الزراعية /قيمة الدخل الزراعي) × 100

6- الميزان التجاري الزراعي: يشير الفرق بين قيمة الصادرات الزراعية وقيمة الواردات الزراعية ويحسب وفق المعادلة التالية [1]:

قيمة الصادرات الزراعية – قيمة الواردات الزراعية

وتشمل الصادرات والواردات الزراعية المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية المادية التي مصدرها الاقتصاد الزراعي التى قد يكون سبق وان تم استيرادها من دولة أخرى [12].

7- الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية: ويمثل الميل المتوسط للتجارة النسبة التي تمثلها قيمة التجارة الخارجية الزراعية بصدد قيمة إجمالي الدخل الزراعي ويحسب وفق المعادلة التالية [1]:

(قيمة التجارة الخارجية الزراعية /قيمة الدخل الزراعي) ×100

النتائج والمناقشة

اولاً: واقع الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة تغييرهما السنوية في العراق للمدة من 2000–2017

لا يخفى على الجميع ان الناتج المحلي الاجمالي لأي بلد وفي اي قطاع اقتصادي من القطاعات له اهمية كبيرة عند اعداد بحث لتقويم القطاع المعني، إذ ان القدرة الانتاجية لاي بلد تعد من اهم محددات مستوى رفاهية مواطنيه، فضلاً عن انها من اهم المؤشرات التي تحدد مكانة ذلك البلد في منظومة الاقتصاد العالمي[8]. وتعد عملية الانتاج الزراعي عملية انتاجية مثل اية عملية في قطاع اقتصادي اخر تتسم بحاجتها لمستلزمات الانتاج المختلفة (الارض، المياه، العمل الزراعي، البذور، الاسمدة، المبيدات والمكننه الزراعية ....الخ). ومن المتعارف عليه ان الفرق بين قيمة المدخلات من عناصر الانتاج السالف ذكرها وقيمة المخرجات من المنتجات الزراعية يسمى القيمة المضافة من العملية الانتاجية للوحدة الزراعية، وبتجميع القيم المضافة المتحققة في جميع الوحدات الانتاجية نحصل على الناتج الزراعي والذي يمثل مؤشراً من سنة معينة او مدة محددة [9]. ويوضح جدول 1 وشكل 1 واقع الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من 2000–2017، إذ بلغت ادنى قيمة للناتج المحلي الاجمالي الزراعي في عام (2000) وكانت تقريباً (971.74) مليون دولار، اما اعلى قيمة له كانت في عام (2014) وبلغت تقريباً (11259.54) مليون دولار، في حين بلغ المتوسط السنوي له تقريباً (5494.18)

مليون دولار. ويتضـــح من الجدول 1 تأثر الناتج المحلي الزراعي في الاوضـــاع الســـيئة التي مر بها العراق بعد عام (2014) فما تلاها، إذ انخفض الناتج المحلي الزراعي من (6990.95) مليون دولار عام (2015) بعد ان كان (11259.54،11188.56) مليون دولار عام (2013 و2014) على التوالي وبمعدل تغير ســـنوي ســـالب بلغ تقريباً (37.9-%) في عام (2015)، كانت اعلى نسبة مساهمة للناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي عام (2002) وبلغت تقريباً (8.6%)، اما اقل نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الاجمالي فكانت عام (2017) وبلغت تقريباً (3.3%) وبصوره عامة نرى عدم استقرار نسبة مساهمه الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي اثناء المدة المدروســة، ويعود ذلك الى اعتماد البلد على القطاع النفطي على حســاب القطاعات الاخرى، فضــلاً عن التراجع الحاصــل في قطاع الزراعة وكل ما يتعلق به من جهة اخرى. ويوضــح الجدول نفســه وشــكل 2 واقع الناتج المحلي الاجمالي في العراق لمدة الدراسـة، اذ بلغت ادنى قيمة له عام (2002) وبلغت تقريباً (20962.15) مليون دولار، اما اعلى قيمة له كانت في عام (2013) وبلغت تقريباً (234637.68) مليون دولار في حين بلغ المتوسط تقريباً (117834.30) مليون دولار، وبســبب الاوضــاع الامنية غير المســتقرة التي مر بها العراق ادى ذلك الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي للسـنوات التي تلت عام (2013) فقد بلغ تقريباً (171087.13) مليون دولار عام (2015). وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ تقريباً (25.1-%) عما كان عليه عام (2014).

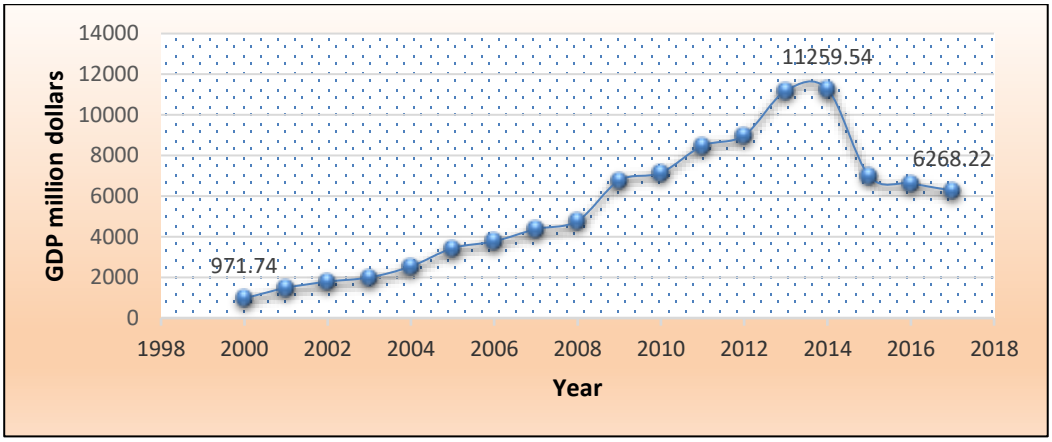

Figure 1: GDP in Iraq from 2000-2017 at current prices (million dollars)
Source: By the researcher based on Table 1.

Table 1: Agricultural GDP and its contribution to the gross domestic product and the percentage of their annual change in Iraq through 2000-2017 at current prices (million dollars).

Relative importance 5%	Annual Rate of change (4)%	Agricultural GDP 3)	Annual Rate of change (2)%	Gross domestic product 1	year	Relative importance 5%	Annual Rate of change (2)%	Agricultural GDP (3)	Annual Rate of change (2)%	Gross domestic product	year
5.2	5.6	7150.63	7.02	138516.72	2010	4.6	---	971.74	----	20966.45	2000
4.6	18.6	8477.19	34.10	185749.66	2011	6.9	52.8	1484.45	2.15	21417.61	2001
4.1	6.1	8990.95	17.36	218000.99	2012	8.6	20.9	1794.92	-2.13	20962.15	2002
4.8	24.4	11188.56	7.63	234637.68	2013	8.4	11.4	1999.95	13.50	23793.02	2003
4.9	0.6	11259.54	-2.62	228490.90	2014	6.9	27.1	2542.17	53.99	36638.24	2004
4.1	-37.9	6990.95	-25.12	171087.13	2015	6.9	35.3	3440.32	36.35	49954.89	2005
3.8	-5.2	6626.10	0.81	172478.71	2016	5.8	9.7	3775.58	29.73	64805.39	2006
3.3	-5.4	6268.22	10.67	190874.31	2017	4.9	16.0	4379.37	37.09	88840.05	2007
		5494.18		117834.3	Average	3.8	.9.3	4785.62	40.00	124373.40	2008
		11259.54		234637.7	greatest value	5.2	41.4	6769.09	4.07	129429.78	2009
		971.74		20962.51	Less value						

Source: Columns 1, 3 Ministry of planning, columns 2, 4, 5 prepared by the researcher [18].

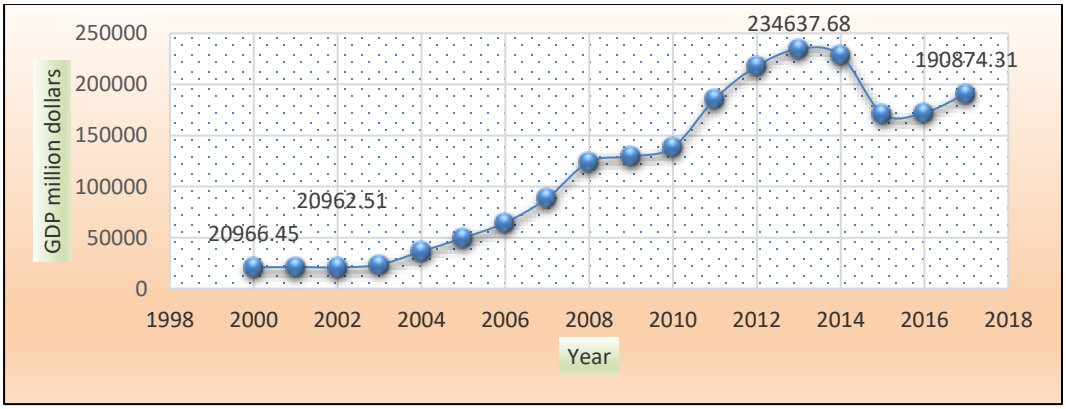

Figure 2: GDP in Iraq through 2000-2017 at current prices (million dollars).
Source: By the researcher based on Table 1.

ثانيا: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة من (2000-2017):

للتعرف على مقدار معدل النمو السنوي الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي للمدة المذكورة آنفاً، تم اعتماد الصيغة التالية لحساب معدل النمو السنوي: $Lny=A+rt$ وكما موضح في الجدول 2 [15].

Table 2: Annual growth rate of GDP and agricultural GDP in Iraq through 2000-2017

R2	t	Annual growth rate (b)	Gross domestic product (GDP)
0.31	3.30	0.14	
R2	t	Annual growth rate (b)	Agricultural Gross domestic product (AGDP)
0.17	2.27	0.09	

Source: By the researcher based on Table 1.

من ملاحظة الجدول 2 الذي يوضح معلمات دالة النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي الزراعي في اثناء المدة اعلاه، اتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبر عن التغييرات التقنية، اذ بلغ معامل التحديد R2 (0.31)، وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير(31%) فقط من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي، في حين يشير المعامل b الى انه ستزيد كمية الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (14%) خلال مدة الدراسة، وما يعزز النتيجة اعلاه هو اختبار t الذي بلغت قيمته المحسوبة للمعامل b (3.30) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغه تقريباً (1.70) عند مستوى (5%)، وهو بهذا يشير الى توفر الدلالة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصل في المتغيير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، ويوضح الجدول نفسه ايضاً معلمات دالة النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الزراعي خلال مدة الدراسة، اذ يتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغيير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الزراعي) والمتغير المستقل (عامل الزمن) الذي يعبر عن التغيرات التكنولوجيا، اذ بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.17) وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير(17%) فقط من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي الزراعي، في حين يشير المعامل b الى انه سيرتفع الناتج المحلي الاجمالي الزراعي بنسبة (9 %) خلال مدة الدراسة، وما يعزز النتيجة اعلاه هو اختبار t الذي بلغت قيمته المحسوبة للمعامل b (2.27)، وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغه تقريباً (1.70) عند مستوى (5%) وهو بهذا يشير الى توافر الدلالة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الزراعي) في اثناء مدة الدراسة.

ثالثا: معامل الحماية الاسمي الصافي لمحاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة من 2003–2017

يوضح جدول 3 والاشكال (3، 4، 5، 6) على التوالي القيم المحسوبة لمعاملات الحماية الاسمية الصافية لمحاصيل الحبوب الرئيسة (القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء) في العراق للمدة من 2003–2017 وكما يأتي، فيما يخص محصول القمح كانت قيم معامل الحماية الاسمي الصافي اكبر من واحد صحيح لأغلب سنوات الدراسة ماعدا الاعوام (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008) على التوالي، إذ كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي فيها اقل من واحد صحيح وهذا يعني ان السياسة السعرية المتبعه من الحكومة في اغلب سنوات الدراسة كانت موجهة لصالح المنتج عدا السنوات اعلاه، اما بخصوص محصول الشعير فيوضح الجدول ادناه ان قيم معامل الحماية الاسمي الصافي اكبر من واحد صحيح لأغلب سنوات الدراسة ماعدا الاعوام (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008) على التوالي، إذ كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي فيها اقل من واحد صحيح وهذا يعني ان السياسة السعرية المتبعة من الحكومة في اغلب سنوات الدراسة كانت موجهة لصالح المنتج عدا السنوات اعلاه، وهذا يشير الى وجود تطور في سياسة الدعم السعري لمنتجي الشعير، الا انه لم يرتق الى المستوى المطلوب، لاسيما اذا تم اعتباره من المحاصيل التي يمكن ان يتم خلق ميزه نسبية ظاهرية فيها للمتاجرة به.

وبالنسبة لمحصول الرز فلقد كانت قيم معامل الحماية الاسمي الصافي اقل من واحد صحيح لجميع سنوات الدراسة، وهذا يعني ان السياسة السعرية المتبعة من الحكومة لسنوات الدراسة كافة كانت موجهة لصالح المستهلك على حساب المنتج، يلاحظ ضعف التحكم السعري المقدم من قبل الدولة لمنتجي الرز وهذا ادى الى تراجع الانتاج اضافةً الى تراجع الظروف الفنية المشجعة لزراعته، واخيراً يوضح الجدول 3 قيم معامل الحماية الاسمي الصافي لمحصول الذرة الصفراء والتي كانت اكبر من واحد صحيح لاغلب سنوات الدراسة ماعدا عام (2003) اذ كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي فيها اقل من واحد صحيح، وهذ يعني ان السياسة السعرية المتبعة من الحكومة في اغلب سنوات الدراسة كانت موجهة لصالح المنتج عدا العام المذكور انفاً، وان منتجي هذ المحصول كانوا موضع دعم سعري من الحكومة وحصلوا على اسعار اعلى من الاسعار العالمية للمحصول، وهذا يمكن ان يؤدي الى تزايد الانتاج وما لذلك من اثر على الصادرات منه والتجارة الخارجية الزراعية ككل، ان هذا المؤشر يمكن ان يجعل عملية خلق الميزه النسبية الظاهرية لهذا المحصول ممكنة التحقق ومن هنا نعتقد ان مساله خلق الميزات النسبية الظاهرية للمنتجات الزراعية تبدأ من السياسات الزراعية واهمها السياسية السعرية التي عانت من اخفاقات كثيرة قبل عام (2003) ولم تستطع ان تتجاوز كل اخفاقاتها خلال المدة 2003 –2017، فعلى الرغم من وجود تحسن لاينكر فيها متمثلاً بمنح المنتجين الزراعيين (منتجي المحاصيل الاستراتيجية) اسعاراً لمحاصيلهم تقترب كثيرا من الاسعار العالمية لها او اكثر الا انها ما زالت دون طموح ان تتجاوز كل تعثراتها فقد كانت الاسعار التي دفعت للمنتجين الزراعيين دون الاسعار العالمية لمحاصيلهم في بعض سنوات الدراسة وخصوصاً مع تزايد الكثير من التكاليف الانتاجية ادى الى انخفاض صافي العائد، كما يجب على السياسة السعرية والسياسة التسويقية معالجة مشكلة اغراق السوق العراقي بالمنتجات الغذائية المستوردة وذلك بفرض رسوم عاليه نسبياً ليتمكن المنتج العراقي من المنافسة على ان تتمتع تلك الرسوم بمرونة عالية وعلى وفق حاجة السوق العراقي.

Table 3: Net nominal protection coefficients for major cereal crops in Iraq through 2000-2017

Yellow corn	rice	barley	wheat	year	Yellow corn	rice	barley	wheat	year
2.761	0.932	1.411	1.612	2011	0.970	0.405	0.823	0.386	2003
2.772	0.011	1.523	1.619	2012	1.331	0.791	0.932	0.572	2004
2.699	0.123	1.588	1.625	2013	1.645	0.911	1.273	0.592	2005
2.783	0.244	1.613	1.761	2014	1.592	0.899	0.381	1.411	2006
2.359	0.301	1.740	1.766	2015	1.331	0.578	0.333	0.866	2007
3.563	0.393	1.797	1.871	2016	1.725	0.896	0.925	0.856	2008
3.806	0.411	1.897	1.944	2017	2.632	0.928	1.492	1.178	2009
					2.744	0.899	1.302	1.456	2010

Source: The researcher based on the data of the Central Statistical Organization, the Directorate of Agricultural Statistics regarding domestic prices, and the Directorate of Foreign Trade Statistics regarding border prices.

Figure 3: Nominal net protection factor for wheat crop through 2000-2017
Source: By the researcher based on table 3

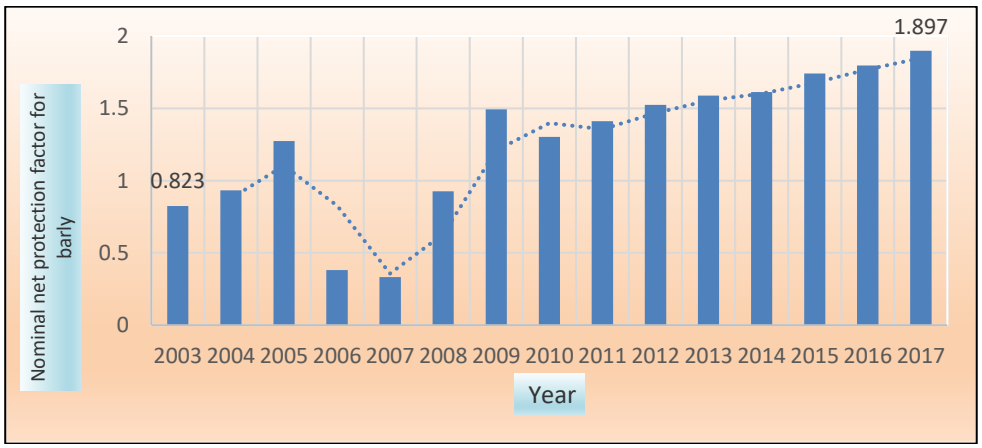

Figure 4: Nominal net protection factor for barley crop through 2000-2017
Source: By the researcher based on Table 3.

Figure 5: Nominal net protection factor for maize crop through 2000-2017
Source: By the researcher based on Table 3.

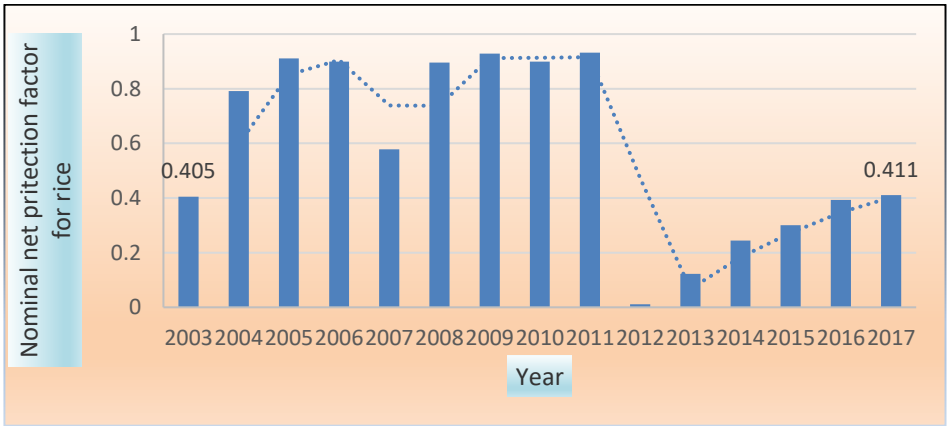

Figure 6: Nominal net protection factor for Rice crop through 2000-2017
Source: By the researcher based on Table 3.

رابعاً: واقع الاستيرادات والصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الاستيرادات والصادرات الاجمالية ونسبة تغيرهما السنوية في العراق للمدة من 2000–2017

تصف سياسة التجارة الخارجية طبيعة السياسة المتبعة من الحكومة تجاه الصادرات والاستيرادات من المنتجات الزراعية. فيما يخص سياسة الصادرات الزراعية فان ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الاقتصاد العراقي نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي من جهة اخرى، هي عوامل تؤدي الى ضرورة اعادة توزيع عوامل الانتاج المحلية القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي باتجاه التخصص والاعتماد على الميزة النسبية التنافسية وتعزيزها فيما يخص صادراته الزراعية تمهيداً لانضمام العراق بصوره تامة لمنظمة التجارة العالمية [6]. فيما يتعلق بسياسة الاستيرادات الزراعية فلقد بقيت طبيعة سياسة التجارة الخارجية الزراعية التي اتبعتها الحكومة مفضلة للاستيراد، وقد ادت سياسة التجارة الخارجية الزراعية هذه الى وضع ضريبة غير مباشرة على المنتجين الزراعيين [7]. ويوضح جدول 4 وشكل 8 واقع الاستيرادات الزراعية ونسبة مساهمتها في الاستيرادات الاجمالية في العراق للمدة من 2000–2017، إذ بلغت ادنى قيمة للأستيرادات الزراعية في عام (2000) وكانت تقريباً (187.94) مليون دولار، اما اعلى قيمة لها كانت في عام (2011) وبلغت تقريباً (10553.25) مليون دولار، في حين بلغ المتوسط السنوي لها تقريباً (3060.45) مليون دولار. وبصوره عامة شهدت الاستيرادات الزراعية تقلبات كبيرة بين ارتفاع وانخفاض اثناء مدة الدراسة، إذ انخفضت بعد عام (2002) لتصبح نحو (1587.66) مليون دولار عام (2003) بعد ان كانت تقريباً (1645.73) مليون دولار في العام المذكور انفاً وبنسبة تغير سنوي سالبة بلغت نحو (3.5–%) ثم

اخذت بعد ذلك الاستيرادات الزراعية بالارتفاع التدريجي الى عام (2007)، إذ انخفضت عن عام (2006) بنسبة تغير سالبة بلغت تقريباً (4.3-%) عن العام المذكور انفاً، ان اهم ما يميز المدة المدروسة هو قيمة الاستيرادات الزراعية عام (2011) والتي بلغت نحو (10553.25) مليون دولار وهي اعلى قيمة لها اثناء مدة الدراسة وبنسبة (22.1%) من الاستيرادات الكلية وبنسبة تغير سنوي نحو (446.7 %) عن عام (2010) التي كانت نسبة التغير له سالبه وبلغت تقريباً (56.1-%)، ويعود السبب في ذلك الى استيراد كمية حوالي (11.9) مليون طن من محصول الرز الابيض (المبيض) وايضا شراء كمية نحو (9.5) مليون طن من محصول القمح من دول مختلفة [18]. اما اقل نسبة مساهمة للاستيرادات الزراعية في الاستيرادات الكلية للبلد كانت عام (2000) وبلغت تقريباً (1.7%). ويوضح الجدول نفسه والشكل 7 واقع الاستيرادات الاجمالي في العراق لمدة الدراسة، إذ بلغت ادنى قيمة لها عام (2002) وكانت تقريباً (9817.30) مليون دولار، اما اعلى قيمة لها كانت في عام (2016) وبلغت تقريباً (48600.00) مليون دولار، في حين بلغ متوسطها لمدة الدراسة تقريباً (29442.33) مليون دولار. وبصورة عامة هناك تباين في قيم الاستيرادات الكلية للمدة المدروسة متمثل بالارتفاع والانخفاض للقيم إذ شهدت الاستيرادات العراقية انخفاضاً شديداً في عام 2012 عن العام الذي يسبقه وبلغت نسبة التغير السنوي فيه نحو (49.0-%) بسبب انخفاض الاستيرادات من دولة تركيا بنسبة (84%) وانخفاض الاستيرادات السلعية من دولة سوريا بنسبة (45%) [18]. ثم عادت الى الارتفاع التدريجي مرةً اخرى، اما اكبر نسبة تغيير سنوي فيها كانت في عام (2004) وبلغت تقريباً (114.4%).

Figure 7: Total imports in Iraq through 2000-2017 (million dollars)
Source: By the researcher based on Table 4.

Table 4: The reality of agricultural imports and the percentage of their contribution to total imports and the percentage of their annual change in Iraq through 2000-2017 (million dollars).

Relative importance (5)%	Annual change (4) % rate	Agricultural (3) imports	Annual change (2) % rate	Total imports (1)	year	Relative importance (5)	Annual change (4) % rate	Agricultural (3) imports	Annual change (2) % rate	Total imports (1)	Year
15.2	79.8	5305.44	79.0	35012.00	2008	1.7	–	187.94	–	11008.60	2000
10.6	17.1–	4396.18	18.6	41512.00	2009	2.2	28.7	241.87	1.3	11152.00	2001
4.4	56.1–	1930.51	5.8	43915.00	2010	16.8	580.4	1645.73	12.0–	9817.30	2002
22.1	446.7	10553.25	8.9	47803.00	2011	16.0	3.5–	1587.66	1.2	9933.50	2003
18.2	57.9–	4447.63	49.0–	24400.00	2012	10.7	43.2	2274.16	114.4	21302.30	2004
8.3	37.9–	2762.15	36.8	33383.70	2013	12.9	33.8	3042.01	10.5	23532.00	2005
5.9	20.9–	2185.34	11.0	37064.50	2014	14.0	1.4	3085.29	6.5–	22009.00	2006
7.0	33.0	2907.03	12.2	41600.00	2015	15.1	4.3–	2951.29	11.1–	19556.00	2007
4.0	33.8–	1924.73	16.8	48600.00	2016						
7.6	90.2	3659.95	0.3–	48473.00	2017						
		3060.45		29442.33	Average						
		187.94		9817.3	Less value						
		10553.25		48600	greatest value						

Source: Column 1, 3 Ministry of Planning, FAO www.faostat.org, Central Bank of Iraq / General Directorate of Statistics and research, column 2, 4 and 5 by the researcher [14].

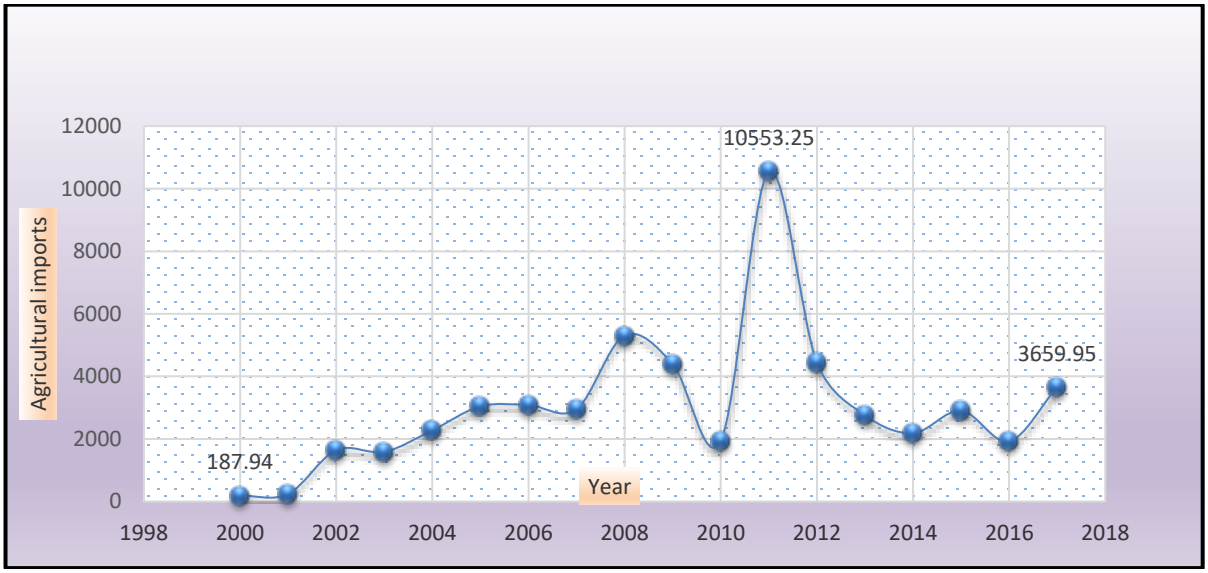

Figure 8: Agricultural imports in Iraq through 2000-2017 (million dollars)
Source: By the researcher based on Table 4.

ويوضح جدول **5** وشكل **10** واقع الصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية في العراق العراق للمدة من **2000–2017**، إذ بلغ المتوسط لها في المدة اعلاه تقريباً (**32.13**) مليون دولار، بينما بلغت ادنى قيمة للصادرات الزراعية في عام (**2000**) وكانت تقريباً (**6.25**) مليون دولار، اما اعلى قيمة لها كانت في عام (**2004**) وبلغت تقريباً (**98.69**) مليون دولار مقارنةً على ما كانت عليه في عام (**2003**) وبمعدل تغيير سنوي بلغ تقريباً (**144.3%**) ويعود ذلك الى الانفتاح على العالم بعد احداث العراق في عام (**2003**)، إذ ازدادت الصادرات الزراعية بشكل عام بعد العام المذكور انفاً بسبب رفع القيود عنها، فضلاً عن ارتفاع اسعار المواد والسلع وانخفاض اسعار الصرف الى (**1243**) دينار للدولار بعد ان كان (**1987**) دينار لكل دولار في عام (**2002**). اعلى نسبة مساهمة للصادرات الزراعية في اجمالي الصادرات لمدة الدراسة كانت عام (**2004**) وبلغت تقريباً (**0.55%**)، اما اقل نسبة مساهمة لها في الصادرات الكليه كانت عام (**2011**) وبلغت تقريباً (**0.026%**)، وان اكبر نسبة تغير سنوي للصادرات الزراعية في اثناء مدة الدراسة كانت عام (**2008**) وبلغت تقريباً (**312.0%**)، ويوضح الجدول نفسه وشكل **9** واقع الصادرات الكلية في العراق لمدة الدراسة، اذ بلغت ادنى قيمة لها عام (**2003**) وكانت تقريباً (**9711.00**) مليون دولار، اما اعلى قيمة لها كانت في عام (**2012**) وبلغت تقريباً (**94209.00**) مليون دولار في حين بلغ متوسطها السنوي تقريباً(**45689.14**) مليون دولار. وبصورة عامة هناك انخفاض تدريجي في الصادرات -الكلية العراقية من عام (**2000**) الى عام (**2003**) ثم زيادة تدريجية بعد العام المذكور انفاً الى عام (**2009**) حيث انخفضت قيمة الصادرات الكلية عن العام الذي يسبقه بنسبة تغيير سنوي بلغ تقريباً (**31.8–%**) ثم زادت بشكل تدريجي الى ان انخفضت عام (**2013**) بنسبة تغير سنوي بلغت تقريباً (**4.7–%**).

Table 5: The reality of agricultural exports and the percentage of their contribution to total exports and the percentage of their annual change in Iraq for the period from 2000-2017 (million dollars)

Relative importance (5)%	Annual Percentage Change (4)%	Agricultural exports (3)	Annual Percentage Change (2)%	Total exports (1)	Year	Relative importance (5)%	Annual Percentage Change (4)%	Agricultural exports (3)	Annual Percentage Change (2)%	Total exports (1)	Year
0.114	312.0	70.02	48.5	61264.40	2008	0.030	----	6.25	----	20603.00	2000
0.129	-23.3	53.74	-31.8	41791.70	2009	0.065	33.3	8.33	37.5-	12873.00	2001
0.039	-62.0	20.44	25.6	52482.60	2010	0.270	295.9	32.98	-5.1	12219.00	2002
0.026	0.0	20.44	51.8	79681.00	2011	0.416	22.5	40.39	-20.5	9711.00	2003
0.036	60.9	34.12	18.2	94209.00	2012	0.554	144.3	98.69	83.4	17810.00	2004
0.035	-8.8	31.10	-4.7	89768.00	2013	0.127	-69.4	30.16	33.7	23809.00	2005
0.030	-17.4	25.70	-4.9	85369.00	2014	0.061	-40.3	18.00	23.3	29361.00	2006
0.048	-3.7	24.75	-39.9	51328.00	2015	0.041	-5.6	16.99	40.6	41267.90	2007
0.057	-4.3	23.69	-19.5	41298.00	2016					.	
0.039	-4.5	22.62	39.4	57559.00	2017						
		32.13		45689.14	Average						
		6.25		9711	Less value						
		98.69		94209	greatest value						

Source: Column 1, 3 Ministry of planning, FAO www.faostat.org, Central Bank of Iraq / Directorate of Statistics and research, column 2, 4 and 5 by the researcher

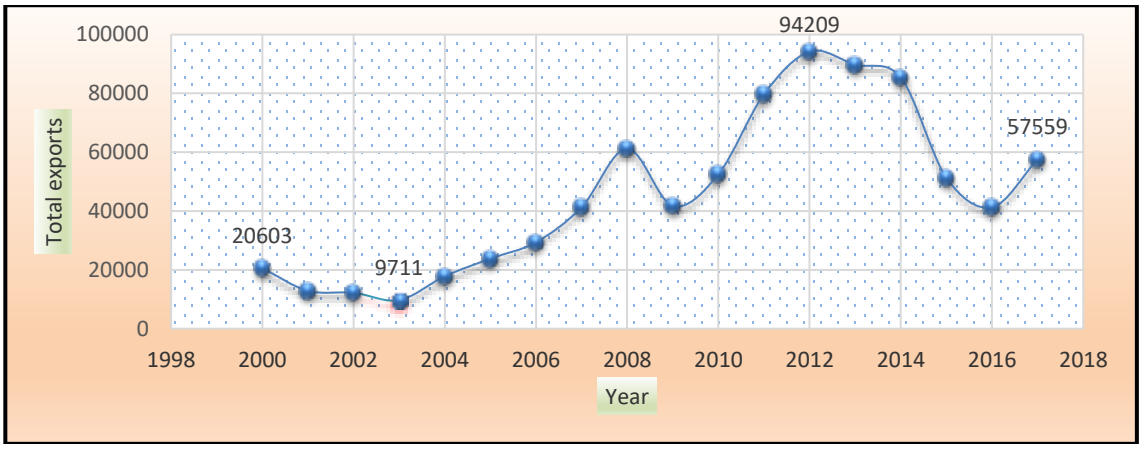

Figure 9: Total exports in Iraq through 2000-2017 (million dollars).
Source: The researcher based on Table 5.

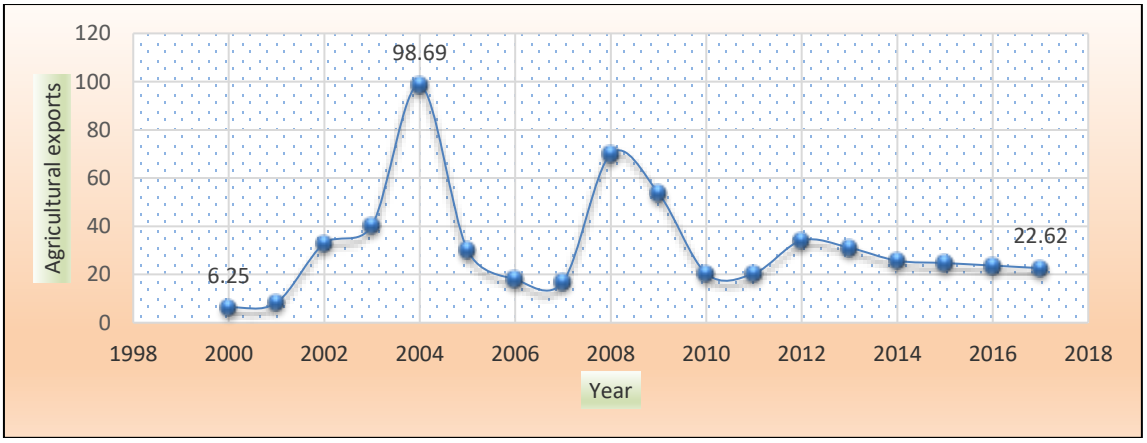

Figure 10: Agricultural exports in Iraq through 2000-2017 (million dollars)
Source: By the researcher based on Table 5.

خامسا: معدل النمو السنوي للاستيرادات الكلية والزراعية في العراق للمدة من (2000–2017):

للتعرف على مقدار معدل النمو السنوي الحاصل في قيمة الاستيرادات الاجمالية والاستيرادات الزراعي للمدة المذكورة آنفاً، تم اعتماد الصيغة التالية لحساب معدل النمو السنوي: $Lny=A+rt$ وكما موضح في الجدول 6 ادناه.

Table 6: The annual growth rate of total and agricultural imports in Iraq through 2000-2017

R2	T	Annual growth rate (b)	Total imports
0.40	6.83	0.11	
R2	T	Annual growth rate (b)	Agricultural imports
0.20	7.73	0.10	

Source: The researcher based on Table 4

من ملاحظة جدول 6 الذي يوضح معلمات دالة النمو السنوي للاستيرادات الكلية والاستيرادات الزراعية خلال المدة اعلاه، اتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الاستيرادات الكلية) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبر عن التغيرات التكنولوجية، إذ بلغ معامل التحديد R2 (0.40) وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير(40%) فقط من التغيرات التي تحصل في الاستيرادات الكلية، في حين يشير المعامل b الى انه ستزيد الاستيرادات الكلية بنسبة (11 %) في مدة الدراسة، وما يعزز النتيجة اعلاه هو اختبار t الذي بلغت قيمته المحسوبة للمعامل b (6.83) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة تقريباً (1.70) عند مستوى (5%) وهو بهذا يشير الى توافر الدلالة المعنوية

للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الاستيرادات الكلية)، ويوضح الجدول 6 ايضاً معلمات دالة النمو السنوي للاستيرادات الزراعية خلال مدة الدراسة، إذ يتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الاستيرادات الزراعية) والمتغير المستقل (عامل الزمن) الذي يعبر عن التغيرات التكنولوجية، اذ بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.20)، وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير(20%) فقط من التغيرات التي تحصل في الاستيرادات الزراعية، في حين يشير المعامل b الى انه سيرتفع الاستيرادات الزراعية بنسبة (10 %) خلال مدة الدراسة، وما يعزز النتيجة اعلاه هو اختبار t الذي بلغت قيمته المحسوبة للمعامل b (7.73) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغه تقريباً (1.70) عند مستوى (5%)، وهو بهذا يشير الى توفر الدلالة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الاستيرادات الزراعية) في اثناء المدة اعلاه.

سادساً: معدل النمو السنوي للصادرات الكلية والزراعية في العراق للمدة (2000–2017):

للتعرف على مقدار معدل النمو السنوي الحاصل في الصادرات الاجمالية والصادرات الزراعي للمدة المذكورة آنفاً، تم اعتماد الصيغة التالية لحساب معدل النمو السنوي : Lny=A+rt وكما موضح في الجدول 7:

Table 7: The annual growth rate of total and agricultural exports in Iraq through 2000-2017

R2	Annual growth rate (b)	Total exports
0.55	0.09	
R2	Annual growth rate (b)	Agricultural exports
0.02	0.03	

Source: By the researcher based on Table 5

من ملاحظة الجدول 7 الذي يوضح معلمات دالة النمو السنوي للصادرات الكلية والزراعية في اثناء المدة في اعلاه، اتضح ان هناك علاقة ارتباطية مقبولة بين المتغير التابع (الصادرات الكلية) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبر عن التغيرات التكنولوجية، اذ بلغ معامل التحديد R (0.55)، وهذا يعني ان التغيير في الزمن قادر على تفسير (55%) من التغيرات التي تحصل في الصادرات الكلية، في حين يشير المعامل b الى انه ستزيد الصادرات الكلية بنسبة (9 %) في اثناء مدة الدراسة، ويوضح الجدول 7 ايضاً معلمات دالة النمو السنوي للصادرات الزراعية في اثناء مدة الدراسة، اذ يتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الصادرات الزراعية) والمتغير المستقل (عامل الزمن) الذي يعبر عن التغيرات التكنولوجيـة، إذ بلغت قيمة معامل التحديد R2 (0.02)، وهذا يعني ان التغيير في الزمن قادر على تفسـير(2%) فقط من التغييرات التي تحصل في الصادرات الزراعية، في حين يشير المعامل b الى انه سترتفع الصادرات الزراعية بنسبة (3 %) في اثناء مدة الدراسة.

سابعاً: اهم معايير قياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية في القطاع الزراعي العراقي للمدة من 2000–2017

من ملاحظة الجدول 8 الذي يوضح اهم معايير قياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية في القطاع الزراعي العراقي للمدة من 2000–2017 يتضح الاتي: فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية يوضح الجدول 8 ان مقدار متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية من السلع الزراعية خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه تقريباً (96.92) مليون دولار، اما ادنى قيمة له فقد بلغت تقريباً (8.06) مليون دولار وكانت عام (2000) وحد أقصى بلغ تقريباً (317.14) مليون دولار وذلك في عام (2011)، ويرجع هذا الارتفاع في قيمة متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية بصفة أساس إلى نصيبه من الواردات الزراعية العراقية، فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من الصادرات الزراعية يوضح جدول 8 ان مقدار نصيب الفرد من الصادرات من السلع الزراعية خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه تقريباً (1.06) مليون دولار، اما ادنى قيمة له بلغت تقريباً (0.26) مليون دولار وكانت عام

(2000) وحد أقصى بلغ تقريباً (3.64) مليون دولار وذلك في عام (2004)، فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من الواردات الزراعية فيوضح الجدول 8 ان مقدار متوسط نصيب الفرد من الواردات من السلع الزراعية خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه تقريباً (95.87) مليون دولار، اما ادنى قيمة له بلغت تقريباً (7.80) مليون دولار وكانت عام (2000) وحد أقصى بلغ تقريباً (316.53) مليون دولار وذلك في عام (2011)، بخصوص معيار الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية فيوضح الجدول ان مقدار متوسط الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية في اثناء مدة الدراسة بلغ متوسطه تقريباً (61.05 %)، اما ادنى قيمة له بلغت تقريباً (16.85%) وكانت عام (2001) وحد أقصى بلغ تقريباً (124.73%) وذلك في عام (2011)، بخصوص معايير الميزان التجاري في القطاع الزراعي فيوضح الجدول 8 ان مقدار الميزان التجاري في القطاع الزراعي في اثناء مدة الدراسة بلغ متوسطه تقريباً (3028.32-) مليون دولار، اما اعلى قيمة له بلغت تقريباً (10532.8-) مليون دولار وكانت عام (2011) وحد ادنى بلغ تقريباً (181.69-) مليون دولار وذلك في عام (2000)، بخصوص معيار معدل التبعية في القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل التبعية في القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه تقريباً(60.19 %)، اما ادنى قيمة له بلغت تقريباً (16.29%) وكانت عام (2001) وحد أقصى بلغ تقريباً (124.49%) وذلك في عام (2011)، بخصوص معيار معدل التغطية في القطاع الزراعي فيوضح جدول 8 ان مقدار معدل التغطية في القطاع الزراعي في اثناء مدة الدراسة بلغ متوسطه تقريباً (1.52 %)، اما ادنى قيمة له بلغت تقريباً (0.19%) وكانت عام (2011) وحد أقصى بلغ تقريباً (4.33%) وذلك في عام (2004).

Table 8: The most important measures of the efficiency of foreign agricultural trade in Iraq through 2000-2017.

Average direction of agricultural foreign trade %	Agricultural trade balance	Coverage rate in the agricultural sector %	Accreditation rate in the agricultural sector %	Per capita of agricultural imports	Per capita of agricultural exports	Per capita of agricultural foreign trade	Year
19.98	-181.69	3.32	19.34	7.80	0.26	8.06	2000
16.85	-233.54	3.44	16.29	9.75	0.34	10.08	2001
93.52	-1612.75	2.00	91.69	64.39	1.29	65.67	2002
81.40	-1547.27	2.54	79.38	60.28	1.53	61.80	2003
93.33	-2175.47	4.33	89.46	83.79	3.64	87.42	2004
89.29	-3011.85	0.99	88.42	108.80	1.08	109.87	2005
82.19	-3067.29	0.58	81.72	107.09	0.62	107.71	2006
67.77	-2934.3	0.57	67.39	99.44	0.57	100.00	2007
112.32	-5235.42	1.31	110.86	166.37	2.20	168.56	2008
65.73	-4342.44	1.22	64.94	136.70	1.67	138.36	2009
27.28	-1910.07	1.05	27.00	59.42	0.63	60.04	2010
124.73	-10532.8	0.19	124.49	316.53	0.61	317.14	2011
49.84	-4413.51	0.76	49.47	130.01	1.00	131.00	2012
24.96	-2731.05	1.12	24.69	77.94	0.88	78.81	2013
19.63	-2159.64	1.17	19.41	61.96	0.73	62.68	2014
41.93	-2882.28	0.85	41.58	83.06	0.71	83.76	2015
29.40	-1901.04	1.23	29.05	53.46	0.66	54.12	2016
58.74	-3637.33	0.61	58.39	98.92	0.61	99.52	2017
61.05	3028.32	1.52	60.19	95.87	1.06	96.92	Average
16.85	10532.8	0.19	16.29	7.80	0.26	8.06	Less value
124.73	181.69	4.33	124.49	316.53	3.64	317.14	greatest value

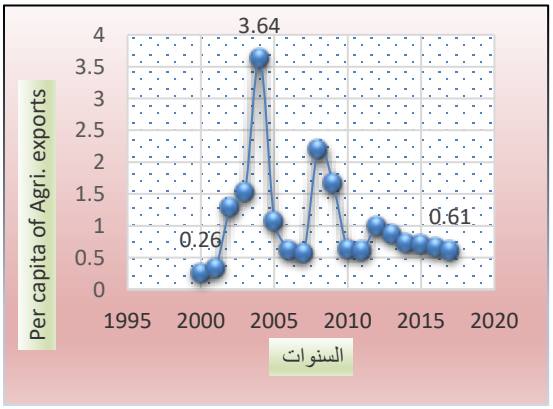

Figure 12: Per capita Agricultural exports through 2000-2017
Source: By the researcher based on table 8

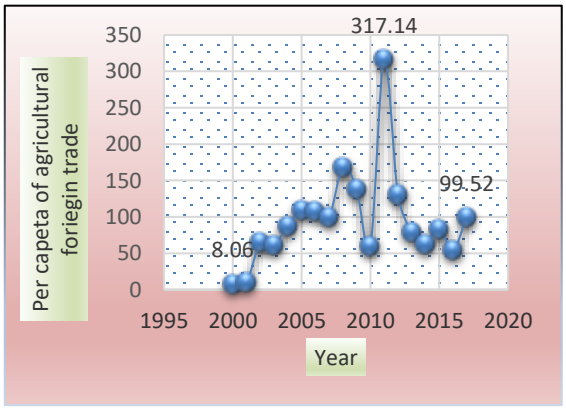

Figure 11: per capita Agricultural Foreign Trade through 2000-2017
Source: By the researcher based on table 8

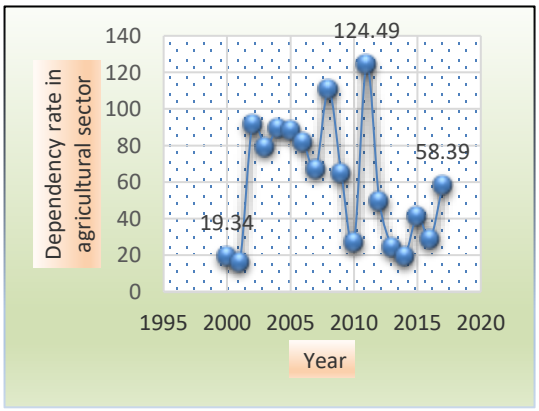

Figure14: Dependency rate in the agricultural sector through 2000-2017
Source: By the researcher based on table 8

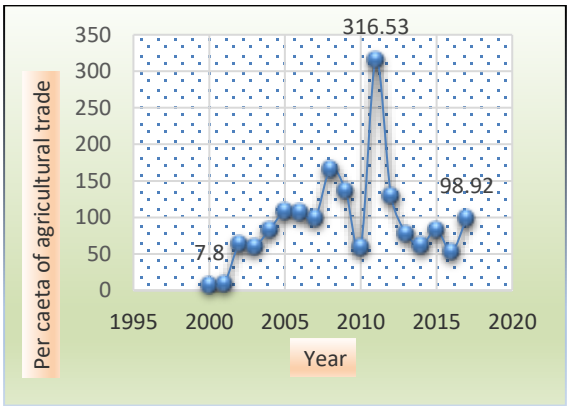

Figure13: per capita Agricultural imports through 2000-2017
Source: By the researcher based on table 8

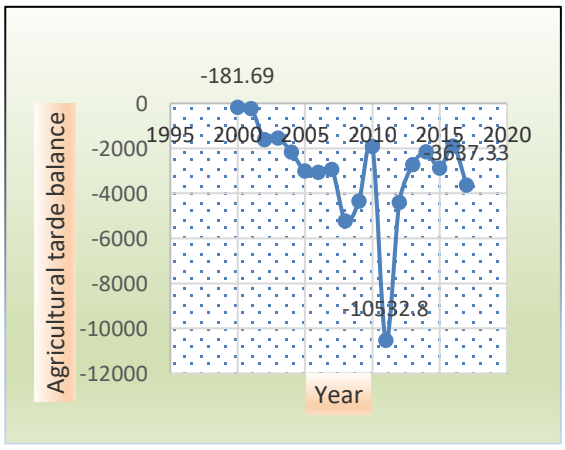

Figure16: Agricultural trade balance through 2000-2017
Source: By the researcher based on table 8

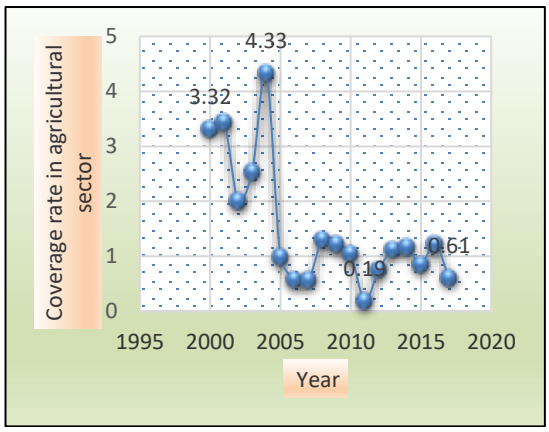

Figure15: Coverage rate in the agricultural sector through 2000-2017
Source: By the researcher based on table 8

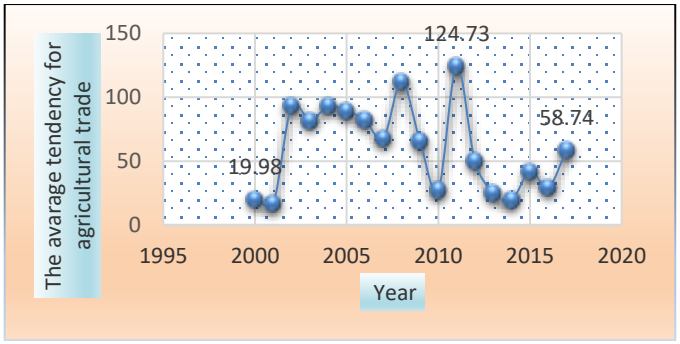

Figure 17: The average tendency for agricultural foreign trade through 2000-2017
Source: By the researcher based on Table 8.

الاستنتاجات

1. بينت نتائج التحليل لمعامل الحماية الاسمي الصافي لمحاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (2003–2017) أن هناك تذبذب وعدم استقرار في سياسة الدولة السعرية، إذ تراوحت قيم المعامل بين اقل وأكبر من الواحد الصحيح.
2. عكست قيم معامل الحماية الاسمي الصافي الأقل من الواحد الصحيح لبعض السنوات ضعف الدعم الذي تقدمه الدولة لمنتجي محاصيل الحبوب الرئيسة، وذلك بسبب تعرض المنتجين إلى ضريبة غير مباشرة من خلال السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة كالمغالاة بسعر صرف العملة المحلية الذي يجعل أسعار المنتج المستورد تبدو اقل من اسعار مثيلاتها المنتجة محلياً.
3. أشارت قيم معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد الصحيح لأغلب السنوات إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة لمنتجي محاصيل الحبوب الرئيسة، أي أن توجه الحكومة كان لصالح منتجي المحاصيل المذكورة انفاً في تلك السنوات.
4. يوضح معدل النمو السنوي الموجب للناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي في المدة (2000–2017) العلاقة الطردية بين المتغيرات المشار اليها اعلاه والدعم الحكومي المتمثل بقيمة معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد لمحاصيل الحبوب الرئيسة (القمح ، الشعير، الذرة) في اغلب سنوات الدراسة.
5. يوضح معدل النمو السنوي الموجب للاستيرادات الزراعية في المدة (2000–2017) أن سياسة الدعم المتمثلة بقيمة معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد لمحاصيل الحبوب الرئيسة (القمح، الشعير، الذرة) في اغلب سنوات الدراسة لم تؤدي الغرض منها نتيجة لقلة الإنتاج مقارنة مع زيادة عدد السكان.
6. كانت السياسة السعرية في جميع سنوات الدراسة بالنسبة لمحصول الرز لصالح المستهلك على حساب المنتج الزراعي وهذا واضح من قيمة معاملات الحماية الاسمية الصافية التي كانت اقل من الواحد الصحيح.
7. كانت السياسة السعرية في اغلب سنوات الدراسة وبنسبة لمحاصيل (القمح والشعير والذرة الصفراء) لصالح المنتج الزراعي وهذا واضح من قيمة معاملات الحماية الاسمية الصافية التي كانت اكبر من الواحد الصحيح.
8. انخفاض مساهمة القطاع الزراعي (الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي) خلال مدة الدراسة، اذ ان متوسط نسبة المساهمة لمدة الدراسة كان 5.4% وهو من المؤشرات الهامة على تدهور القطاع الزراعي وتراجع دوره في الاقتصاد العراقي واعتماد البلد على قطاع المحروقات.
9. وجود قصور شديد في سياسة التجارة الخارجية الزراعية، إذ ارتفع معدل العجز في الميزان التجاري الزراعي من 181.69 مليون دولار في عام 2000 الى 3637.33 مليون دولار عام 2017، فضلاً عن ضبابية الرؤية لتحديد المنتجات الزراعية التي ممكن تكون سلعاً زراعية يفاوض عليها العراق عند انضمامه الى منظمة التجارة العالمية.

10. فشل سياسة التجارة الخارجية في وضع خارطة الميزات النسبية الظاهرية للمنتجات والمحاصيل الزراعية في العراق كما لم تنجح في تفعيل هيئة دعم الصادرات الزراعية.
11. تراوح معدل التبعية في القطاع الزراعي بين حد أدنى بلغ حوالي **16.29** % عام **2001** وحد أعلى بلغ نحو **124.49**% عام **2011**، وبمتوسط قدر بنحو **60.19** % للفترة (**2017–2000**). وهذا يعني أن العراق يعتمد على الواردات بنسبة تقدر بحوالي **60.19** %.
12. بلغ متوسط نصيب الفرد من الواردات بنحو **95.87** مليون دولار خلال الفترة (**2000– 2017**)، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات بنحو **1.06** مليون دولار مما يتضح ان متوسط ما يتحمله الفرد من الواردات يمثل **90.44** مليون دولار مما يعود عليه من الصادرات.
13. تراوح معدل التغطية في القطاع الزراعي بين حد اعلى بلغ نحو **4.33**% عام **2004**، وحد أدنى بلغ نحو **0.19** % عام **2011**، ومتوسط بلغ نحو **1.52**% خلال مدة الدراسة، وهذه النسبة تعكس نقص قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة للواردات الزراعية.

التوصيات

1– ضرورة اخذ السياسات الاقتصادية الكلية بعين الاعتبار عند وضع السياسات السعرية الزراعية من قبل متخذي القرار في القطاع الزراعي، واهم المتغيرات الكلية ذات العلاقة هو سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث انه من الضروري الانتباه إلى سعر الصرف الحقيقي (الظلي) الذي يظهر القيمة الحقيقية للدينار العراقي ويؤثر سعر الصرف على هيكل الأسعار الزراعية من خلال التأثيرات الغير مباشرة التي تنتقل إلى سعر المنتج أو سعر المستهلك.
2– زيادة تنسيق السياسات الزراعية بما يعمل على رفع قيمة الصادرات لتقليل العجز وتغطية أكثر للواردات الزراعية.
3– إعادة النظر في المخططات التنموية المتعلقة بالقطاع الزراعي بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا، فضلاً عن زيادة الصادرات الزراعية لتدارك العجز الواقع في الميزان التجاري الزراعي.
4– تفعيل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي يمكن بواسطتها دفع عجلة الصادرات الزراعية وخاصة في ظل امكانية انضمام العراق للمنظمة العالمية للتجارة.
5– تأهيل السلع الزراعية بما يتوافق ورغبات المستهلك العراقي والأجنبي وتخفيض تكاليف إنتاجها من أجل أن تكون أكثر منافسة في السعر في السوق المحلي والعالمي مع المنتجات الأجنبية حتى يتمكن من توسيع نطاق وحجم تصديرها.

REFERENCES

1- **Abrar ul haq, M. (2015). Agricultural Export and Economic Growth: ACase Study of Pakistan, Munich Personal Repec Archive (MPRA]. Public Policy and Administration Research ISSN 2224-5731 [Paper (ISSN 2225-0972) Online, 5(8).**
2- **Agricultural Research Department, Agricultural Statistics, publications from wheat crops (2012). The Ministry of Agriculture, Baghdad. p. 21.**
3- **Al- sadi, M. A. (2010). The Feasibility of Current Public Investment in Agricultural Sector in Iraq for the Period (1980 – 2005). MSc. Thesis, Department of Agricultural Economics, College of Agriculture, University of Baghdad, p. 90.**
4- **Al-ajlouni, M. and S. S. (2010). Economic Feasibility Study and Evaluation of projects, the Arabic edition, Dar Yazouri for Publishing and Distribution. Amman Jordan, p. 69.**

5- Al-Badri, B. H. (2015). Gravity model foreign trade (Iraqi dates as a case study) .International Journal of Applied Agricultural Sciences, 1(2):19-25.

6- Alhajhoj, H. (2007). Exports and Economic Growth in Saudi Arabia: A VAR Model Analysis, Journal of Applied Science, 7(23): 3649-3658.

7- Ali, A. A. A. and M. Dalmar (2017). Impact of import and export performance on theconomic growth of Somalia. International Journal of Economics and Finance,10(1).

8- Al-Nadawi, Z. A. A. (2011). Analysis of Agricultural Sector in Iraq and Causes of Declining During (1990-2010)and proposals for Developing it. The Central Statistics Organization Publishing. Baghdad. p. 4

9- Al-Saidi, A. J. (2011). Agricultural Policy Analysis of Rice System in Iraq for The Year 2007 By Using Analysis Matrix. Ph. D, Dissertation, Department of Agricultural Economics, College of Agriculture, University of Baghdad, p87.

10- Al-Zubai. A. M. (2014). Agricultural Price Analysis and Policy. the first edition, Iraq-Baghdad, p: 202-204.

11- Awokuse, T. O. (2004). Is the export-led growth hypothesis valid for Canada? Canadian Journal of Economics, 36(1).

12- Bakari, S. and M. Mabrouki (2017). Impact of exports and imports on economic growth: new evidence from Panama. Journal of Smart economic growth, 2(1):1.

13- Ewetan, O. and H. Okodua (2013). Econometric Analysis of Export and Economic Growth in Nigeria, Journal of Business Management and Applied Economics,2(3).

14- Food and Agriculture Organizatio (2012). The Annual Statistics Book. Roma .p.112

15- Gujarati, D. N. (2004). Basic Econometrics, McGraw−Hill Companies, Fourth Edition.

16- Jasim, W. K. (2011). The Planning to Produce the Main Crops in Iraq (Wheat, Barley, Rice and Maize by Using Policy Analysis Matrix. Ph.D. Dept. of Agricultural Economics.College of Agriculture. Baghdad University. p.178.

17- Khalaf, B. (2007). The Policy of Dumping Effect on Agricultural Production in Iraq, Research Presented to A Seminar Centre for Market Research and Consumer Protection, P20.

18- Ministry of Planning/ The Central Statistics Organization Publishing (2012). Prices Data. Baghdad.

19- Mudhi, A. A. (1999). An economic analysis of net nominal protection coefficients of main grain crops in Iraq, Iraqi agriculture magazine 4(2):73.

AN ECONOMIC ANALYSIS TO EVALUATE THE PRICE AND THE FOREIGN TRADE POLICIES IN IRAQI AGRICULTURAL SECTOR FOR THE PERIOD 2000-2017

M. A. lateef[1] **A. A. Mudhhi**[2]

E-mail: Mohjoker1986@yahoo.com

© 2024 Office of Agricultural Research, Ministry of Agriculture. This is an-open access article under the CC by Licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ABSTRACT

The research aims at calculating the annual growth rates of the most important variables that reflect the success or failure of the price policy and foreign trade policy implemented in Iraqi agricultural sector. In addition, the research assesses the performance of the agricultural price policy also, it measures the efficiency of foreign trade policy in the agricultural sector in Iraq between (2000 -2017).

The research objective has been achieved through the use of mathematical models to calculate the net nominal protection factor of the main grain crops and the standards employed for measuring the efficiency of agricultural foreign trade during the above period. Values of the net nominal protection factor reveal fluctuation and instability in the government's price policy since the values of the protection factor ranged between an integer one and its fractions. When the values of the net nominal protection factor are less than an integer one for some years, this reflects the support submitted by the state to the producers of the main grain crops through indirect taxation. On the other hand, when the values of the net nominal protection factor are greater than an integer one for most of the study years that points out to the state support submitted to the producers of the main grain crops. The positive annual growth rate of agricultural imports between (2000-2017) shows the direct relation between the above variations and the policy of support represented by the value of the net nominal protection factor greater than one for the main grain crops in most of the years of study.

The positive annual growth rate of agricultural imports in the period (2000-2017)shows that the policy of support represented by the value of the net nominal protection factor greater than one for the main grain crops (wheat, barley, corn) in most of the study years did not fulfill its purpose due to the lack of production compared to the increase in population.

The study has concluded some recommendations; the most important of which is to take macroeconomic policies into consideration when setting agricultural price policies by decision makers in the agricultural sector. The most important related macro variables are the exchange rate of the local currency against foreign currencies

Keywords: Economic anaiysis, Price policy, foreign trade policy, Agricultural secctor.

[1] **State Company for Agricultural Supplies, Ministry of Agriculture، Baghdad, Iraq.**

[2] **Cellege of Agricultural Engineering Sciences, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.**

- **Received:** October 5, 2023.
- **Accepted:** March 10, 2024.
- **Available online:** December 25, 2024.